مداخلة بعنوان:

إدارة الجودة الشاملة TQM في التعليم العالي – مع الإشارة إلى حالة الجزائر

من إعداد:

عبد الحق بن تفات – جامعة ورقلة

الملخص:

إن الجودة الخدمات الجامعية توفر عدداً من الصيغ الملائمة للتعلم والخيارات لخدمة أصحاب المصالح في البلاد كالشركات والأفراد فمثلاً يمكن لهؤلاء طلب وثائق على الشبكة واستخراجها من مواقع الويب لهذه المؤسسات التعليمية، أو حتى إعادة التسجيل بصفة سهلة وبسيطة بالنسبة للطلبة، أو معرفة البرامج المقررة أو تحميل المحاضرات الخاصة بالمقاييس كما يمكنك للطلبة إجراء الامتحان على الخط كما يمكنه الحصول على شهادة على الانترنت مباشرة. وغيرها من الخدمات التي يمكن أن تقدم للأفراد الذين لهم اتصال مباشر أو غير مباشر بمؤسسات التعليم العالي.

من جهة أخرى يمكن القول بأن الاهتمام بجودة الخدمات في مؤسسات التعليم العالي بالغ الأهمية لوجود بيئة تنافسية بين المؤسسات الجامعية، وهذه الأخيرة تطلع إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية لاسيما الخدمة الأساسية والمتمثلة في تكوين جيل قادر على إحداث أثر في التنمية القومية.

في هذه الورقة سيحاول الباحث إجراء دراسة استكشافية مقارنة لأحوال لحالة التعليم العالي في الجزائر وبعض الدول العربية من خلال التحليل الإحصائي الاقتصادي مستعينا بطريقة التحليل بالمكونات الرئيسية (ACP) Analyse en Composantes Principales.

Résumé :

L'universite peut présenter des servives de haute qualité à la sociétè (étudiants, enseignants, entreprises….) Comme le télèchargement des documents ou l'inscription des étudiants en lignes, qui sont des programmes annuels ou de confèrences, les étudiants peuvent passés leurs examin par internet, donc la qualité dans l'enseignement supérieur est très necesaire car il y a un environement concurentiel connu surtout entre les universités privées, ces dernières essayent d'attirer les étudiants les plus compètents pour les formés afin qu'ils procèdent aux développement.

Cette intervention compare le cas de l'enseignement supérieur en ALGERIE et certains pays arabes en utilisant l'analyse en Composantes Principales.

الكلمات الدالة: جودة التعليم العالي، الجامعات، الجزائر، الدول العربية، التحليل بالمكونات الرئيسية.

تلتزم الجامعات الحديثة بالتأكيد على أهمية التعليم العالي للأفراد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع وكذلك الاعتراف بحق المتعلمين على تلقي تعليم عالي ذا جودة عالية والتي هي النتائج التي يعترف بها المجتمع الشيء الذي يجعل الجامعات قادرة على المنافسة في السوق القومية والعالمية، وهذا من خلال مجموعة من الإجراءات منها توزيع معلومات كاملة عن نوعية مناهج الجامعة من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور. جودة التعليم هي جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لدفع وتحسين وحدة المنتج التعليمي، وبما يتناسب مع رغبات المستفيد ومع قدرات وسمات وخصائص وحدة المنتج التعليمي[1]. كما أن من أسباب عدم تحقيق الجودة في التعليم نذكر عدم مواكبة مناهج التعليم لمتطلبات التطورات وغياب التخطيط المستمر لهذه المناهج[2]. فالجودة والتميز في الجامعات تساعد على تحقيق مجموعة من المزايا منها ضبط المناهج الدراسية وتقييم أداء النظام الجامعي وتسويق الجامعة وتنمية قدرتها التنافسية وغيرها[3].

هذا ونشير إلى أن هناك دراسات تقر أن مؤسسات التعليم العالي المستقلة هي أكثر نشاطا من حيث وضع سياسة ضمان الجودة، فقد أعلن عن ذلك نائب الأمين العام للرابطة الأوروبية للجامعات EUA في نهاية المنتدى الأوروبي الثاني للجودة عقدت في نوفمبر 2007.

إن تقدم الأمم يقاس بمدى اهتمامها بفاعلية التعليم الجامعي لما يضطلع به من دور هام في التنمية الشاملة لأي مجتمع والتي يمكن إيجازها في أربعة مجالات أساسية : التدريس والتعليم والبحث العلمي والدراسات وخدمة المجتمع إضافة إلى تنمية الاتجاه العقائدي فإن الاهتمام بهذه المجالات يعد لازماً من لوازم التنمية، وعلى الرغم من أن الجامعات قد تعرضت لبعض الإصلاحات في بعض الأقطار العربية شملت جوانب متعددة مستهدفة تحسين وضعها الداخلي المرتبط بالمناهج وأساليب التدريس وفي هياكل الإدارة إلى جانب ارتباطها بتحسين مخرجاتها وخدمة المجتمع والبيئة المحيطة بها إلاّ أن المؤشرات تؤكد قصور الكثير من الجامعات في تأدية وظائفها وتحقيق أهدافها[4]، خصوصا وأن الجامعة تساهم في إعداد الكوادر التي تقوم بتحسين التمنية في المجتمع بعد الدخول في ميادين العمل المختلفة[5].

الجودة في التعليم العالي لابد أن تعني قدرة المؤسسة التعليمية تحقيق مجموعة من الوظائف المنتظر منها تحقيقها وتتمثل في[6]:

1. تلبية حاجات سوق العمل من الكوادر المهنية في التخصصات المختلفة كما ونوعا، والقادرة على تحقيق تنمية مستدامة في ضوء تطور المعارف المختلفة.
2. إنماء المعرفة وإثرائها وتأصيلها ونشرها والقدرة على توظيفها في مناحي الحياة المختلفة.
3. القدرة على نقل التقنية لاسيما التقنية المتقدمة وتوطينها في البيئة المحلية وتوظيفها في حل بعض المعضلات التي تواجهها مجتمعاتها.
4. الحفاظ على الهوية الوطنية وإبراز التراث الحضاري والثقافي لبلدانها.
5. التكافؤ مع المؤسسات التعليمية العالمية المشهود لها بالتمييز العلمي.

على المستوى الأوربي ظهر الاهتمام المتزايد بإدارة الجودة الشاملة في التعليم فكمثال يمكن أن نذكر بريطانيا التي اهتمت بوضع معايير للتعليم العالي مرتبطة بالتميز، حيث أنشأت الحكومة البريطانية عددا من

الهيئات المسؤولة عن الجودة وتقييمها وتدقيقها، وتمثل ذلك في لجنة وكالة رؤساء الجامعات (CVAA) ومجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) ومجلس جودة التعليم العالي (HEQC) ومجلس الإجازة البريطاني (BAC).

هذا وقد أصدرت عقود تنظم عملية ضبط الجودة في دول أعضاء الاتحاد الأوربي (العقد رقم 561/98 عن مجلس الاتحاد الأوروبي، الجريدة الرسمية 270 L ليوم 1998/10/07) ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم نظام التعليم العالي قائم على آليات التقييم وضمان الجودة، وتعزيز التعاون بين السلطات المسؤولة عن ضمان الجودة في التعليم العالي، هذا ويوصي مجلس الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على إنشاء نظام شفاف لتقييم وضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي، والهدف هو تحسين نوعية التعليم العالي مع مراعاة الظروف الوطنية والبعد الأوروبي والمتطلبات العالمية.

ويجب أن تستند نظم التقييم وضمان الجودة على المبادئ التالية:

- الحكم الذاتي والاستقلالية من القائمين على عمليات التقييم وضمان الجودة ؛
- تلزم مؤسسات التعليم العالي بإجراءات التقييم التالية؛
  - تقييم يكون على مستويين داخلي (ذاتي) وخارجي (رأي الخبراء المستقلين)
  - مشاركة جميع أصحاب المصالح في التقييم (الأساتذة والإداريين والطلاب والطلاب السابقين والشركاء الاجتماعيين والجمعيات المهنية وتشجيع مشاركة الخبراء الأجانب)
- نشر نتائج إجراءات التقييم.

كما يمكن ذكر بعض شبكات ضمان الجودة في التعليم العالي[7]:

- الشبكة العالمية لضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE)،
- الشبكة الأوروبية لضمان الجودة (ENQA)،
- شبكة أوروبا الشرقية والوسطى لضمان الجودة في التعليم العالي (CEE)
- شبكة مؤسسات الهندسة في اميركا اللاتينية (REDICA)

فمن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الجودة الشاملة في ميدان التعليم تركز على أن ترضي المنظومة بشكل مستمر توقعات العملاء (الزبائن) من معلمين وإداريين وطلاب وأولياء أمور وغيرهم، كما يمكن أن تنجز الجودة الشاملة بتكلفة منخفضة من خلال اشتراك كل الأشخاص في العملية الإدارية والتحسينات المستمرة لكل من المستخدمين والطلاب والمشاركين بشكل نشط والعمل أيضا .

فيمكن تحديد مفهوم الجودة في التعليم من خلال أربعة مداخل رئيسية هي:

1. اندماج مفاهيم الجودة في المناهج الجامعية؛
2. استعمال مفاهيم الجودة في تحسين الإدارة الجامعية؛
3. إدراج طرق تحسين العمليات التعليمية.
4. العمل من أجل تميز الطلاب.

إن الدول العربية تسعى جاهدة إلى تحسين مستويات الجودة في مؤسساتها الجامعية. فعلى سبيل المثال رفع شعار "جودة التعليم" كالتحدي الجديد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للدولة الجزائرية للعام الدراسي 2010-2011 مدير التكوين العالي في مرحلة ما بعد التخرج في وزارة التعليم العالي يوضح أن الهدف هو ضمان مستوى عال من التعليم الذي يستجيب للمعايير الدولية . للقيام بذلك لابد من مرحلتين، الأولى الداخلية يتم من خلالها إشراك رؤساء المؤسسات الجامعية والمعلمين والموظفين والطلاب في عملية تقييم مستواهم في ظل المعايير الدولية من أجل "جودة عالية لمردودية التعليم"، لهذه المرحلة يمكن استخدام معدل النجاح ومتوسطات معدلات السنوات السابقة للطالب، وكذلك نوعية التربصات خلال السنة الجامعية. أما الخطوة الثانية الخارجية فهي مقارنة بين مستويات الجامعات بداية بالمقارنة البينية لمستويات الجامعات الوطنية.

تجدر الإشارة إلى دراسة قامت بها مؤسسة "إيكو تيكنيك" Ecotechnic للاستقصاء رأي عينة مكونة من 1243 شخصا موزعة على 74 بلدية في دولة الجزائر . وفقا لطريقة الحصص، آخذين بعين الاعتبار الهيكل الفعلي للسكان (السن ، والتوزيع من قبل البلديات ، الطبقات الاجتماعية والمهنية...)، وهذا لإجراء تقييم من الجزائريين حول نوعية التعليم التي يوفرها نظام التعليم، فمن النتائج وجد أنه 49 ٪ من أفراد العينة يصرحون بأن نوعية التعليم المقدم.

وفيما يتعلق بمجانية التدريس، فـــ 59 ٪ من العينة يعتقدون أن المدرسة الجزائرية تؤكد تحصيل المعرفة على حساب التفكير النقدي. وعلاوة على ذلك أن 59 ٪ من الجزائريين تؤيد إدخال اللغة الفرنسية في التعليم، بما في ذلك مواد العلوم والهندسة ثلاث وستون (63 ٪) من المستجيبين وافقوا بالإجماع على تأكيد رغبتها في تدريب المعلمين وضرورة وضع أحسن أساليب التدريس المبتكرة في مجال تلقين التدريس. فالجزائريين يصرون على ضرورة التدريب المستمر للأساتذة لتمكينها من تحديث معارفهم .

نفس الاستطلاع يظهر أيضا مصدر قلق متزايد من الآباء والأمهات عن الاكتظاظ. تسليط الضوء على غيرها من المسح هو ضعف انتشار التعليم الخاص في الجزائر. الشيء الذي أدى إلى استخدام دعم التعليم الخاص (24.2 ٪) النسبة التي تمثل رداءة نوعية التعليم في المدارس العامة.

هذا نظمت الجزائر سنة 2007[8] أول اجتماع الجزائر 14 ماي، خلص إلى ضرورة إنشاء شبكة وطنية تربط بين مجموعة من الخبراء، مما يساعد على بناء منطقة العلمية لدراسات حول التعليم العالي. وستعمل الشبكة على تعزيز مهارات الاستخبارات الجماعية من خلال تقسيم العمل بأكثر كفاءة على مستوى البلاد. تتمثل أهداف ومقاصد إنشاء هذه شبكة في:

- الدراسة الموضوعية لحالة التعليم العالي الجزائري؛
- تنظيم البحوث حول التعليم العالي في الجزائر؛
- تقييم البحث العلمي؛
- إنشاء الروابط وتواصل بين الخبراء وغيرهم.

عادة ما يركز الخطاب الرسمي الجزائري على التقدم الكمي للتعليم في جميع مستويات التعليم، ونادرا ما يكون الحديث حول الجودة[9]. فعدد كبير من التلاميذ والطلاب يلتحقون في كل عام بمختلف المؤسسات من طبقات مختلفة الأسرية ، فهناك عدد كبير من الكراسي البيداغوجية. في كل سنة دراسية وهذا نتيجة للإنجازات الكبرى للدولة الجزائرية، التي لن تدخر جهدا لديمقراطية التعليم وجعله إلزاميا للجميع. جل الخطابات والوثائق الرسمية تؤكد هذا. فقد انتقل عدد الطلاب من أقل من 1000 طالب في عام 1962 إلى740000 في عام 2005 في 58 مؤسسات التعليم العالي، هذا التقدم الكمي لا يمكن إنكاره. وهو يعكس نية واضحة من جانب الحكومات على التعليم العام في جميع مستويات النظام المدرسي. وهذا يتضح من خلال الناتج القومي الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي) المخصص للتعليم والتدريب خلال الفترة التي تمتد 1970 حتي 1979 ، والتي تبلغ 13 ٪ وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي الســـــــابق خلال نفس الفترة من (8 ٪ فقط). ومع ذلك فإن الميزانية المكرسة من الناتج القومي الإجمالي الجزائري لهذا الميدان هو الآن في التناقص ففي عام 1992 بلغت النسبة سوى 2 ٪ مقابل 3 ٪ في البلدان الصناعية.

تظهر البيانات أنه في السنوات الأخيرة أن عدد الملتحقين بالمؤسسات التدريسية قد زاد، في حين أن زيادة أعضاء هيئة التدريس كانت ضعيفة في السنوات 2000–2001. كما بلغ عدد الخريجين الجدد 120000، بزيادة قدرها 45000 عن العام السابق، مقابل 25000 فقط أماكن جديدة للتدريس. على الرغم من أنها تمثل عدد الالتحاق المتواضع جدا من 12 ٪ (طالب واحد لكل 70 نسمة)، فإن هذه الأرقام لا تزال تشكل عبئا ثقيلا على الجامعة من حيث أنه لديها موارد محدودة. وارتفع عدد المعلمين وفقا لاعتراف وزير التعليم العالي، فإن عدد الأساتذة في تزايد مستمر وذلك حسب التخصصات. ومع ذلك، يمكن القول أن هناك معلم واحد لكل 300 طالب في المتوسط، للعام الدراسي 2007–2008. كما قد ارتفع عدد الأساتذة المساعدين من 5965 في عام 1982 إلى 8162 في عام 1999. لتحديد المكانة التي تحتلها الجامعات الجزائرية نسبيا في التصنيف العالمي، فإنه يجب أولا أن تحدد المعايير التي يجري عليها ترتيب الأسبقية. الترتيب على أساس الجدارة أو أداء مؤسسة يتم على أساس عدد من المعايير التي تشمل:

- توفير نوعية الإشراف والتوجيه ؛
- عدد ونوعية المنشورات العلمية (الكتب والمقالات التي أنتجها) ؛
- عدد من الأوراق العلمية فهرستها من قبل الوكالات المتخصصة : توسيع معهد المعلومات العلمية.

فيمكن القول أن الإحصائيات تشير إلى التزايد المطرد لأعداد الجامعيين كما تظهره الجداول الموالية[10]، لكن ماذا عن النوعية؟

جدول يبين عدد المسجلين في وزارة التعليم العالي للفترة 2000 – 2005.

	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
المسجلين في مرحلة قبل التدرج	466 084	543 869	589 993	622 980	721 833
المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج	22 533	26 060	26 579	30 221	33 630
حملة الشهادات قبل التدرج	65 192	72 737	/	91 828	/

Source : http://www.ons.dz/ELEVES-ET-ETUDIANTS-INSCRITS-ENTRE.html

جدول يبين البنى القاعدية في وزارة التعليم العالي للفترة 2000 – 2005.

	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
الجامعات	17	25	25	26	26
المراكز الجامعية	13	14	14	13	13
معاهد وطنية للتعليم العالي	6	2	2	2	2
مدارس عليا	3	3	3	3	3
مدارس عليا للتعليم التقني	1	1	1	1	1
مدارس ومعاهد	12	10	10	10	10

Source : http://www.ons.dz/Infrastructure.html

فالملاحظ أن هناك كم هائل تتبناه وزارة التعليم العالي من طلبة وأساتذة وموظفون، و استنادا إلى دراسة إحصائية أجراه ا مركز البحوث الإحصائية في الاقتصاد ومركز البحوث الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية التي نشرت في أبريل 2007 ، فإنه يظهر أن الجزائر في التصنيف البلدان الأكاديمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعلاقة ضعف البحث العلمي. لتقييم الجامعات في منظمة المؤتمر الإسلامي لهم ، وقياس الفجوات التي تفصل بينهما وتحديد الأداء الأكاديمي، واستنادا إلى معيار نشر المقالات العلمية كتصنيف عامل واحد، لا يوجد سوى 323 جامعة التي نشرت مقالات، تتصدر قائمة الجامعات العشرين الأولى في دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، 18 وآسيا واثنين فقط من الجامعات العربية : مصر والكويت.

من الملاحظ أيضا في الجامعات العربية أن هناك اهتمام في توجه الباحثين إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية وهذا ما يبينه التقرير الصادر عن منظمة اليونيسكو لسنة 2010، والبيانات التالية يمكن أن تبين هذا:

جدول يبين تعداد طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية والكليات الخاصة بهذه العلوم لسنة 2010.

الدولة / البيان	المغرب	الجزائر	تونس	الأردن	الكويت
نسبة الطلبة إلى إجمالى الطلبة الجامعيين	78	49	62	61	65
عدد الكليات	41	27	32	50	48

المصدر: UNESCO world Science Report, 2010[11]

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن هذه الدول لتهتم بالعلوم الاجتماعية والإنسانية لكن ما حالها في الترتيب لأفضل 100 جامعة عربية؟

جدول يوضح الترتيب عدد الجامعات المصنفة ضمن أفضل 100 جامعة عربية لبعض الجامعات العربية

الدولة / البيان	المغرب	الجزائر	تونس	الأردن	الكويت
عدد الجامعات المصنفة	9	10	2	12	1

المصدر: Ranking Web of World universities

http://www.webometrics.info/top100_continent.asp?cont=aw

يمكن استخدام طرق تحليل المعطيات للمعلومات السابقة فبعد استخدام طريقة التحليل العاملي للبحث عن المستوى الذي نسقط عليه الصورة التي تلخص في أحسن كيفية للحالة الحقيقية لأي جسم أي أقل تشوهاً. وبالضبط يمكن استخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية Analyse en composantes principales (ACP) التي تهدف إلى تجميع العناصر ذات المميزات المتشابهة. ففي الحالة التي يمكننا معالجتها نلخص المعطيات التي بحوزتنا في الجدول الموالي:

جدول يبين المعطيات الخاصة ببعض جامعات الدول العربية

الدولة	نسبة الطلبة في العلوم الاجتماعية	عدد كليات العلوم الاجتماعية	عدد الجامعات المصنفة
المغرب	78	41	9
الجزائر	49	27	10
تونس	62	32	2
الأردن	61	50	12
الكويت	65	48	1

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على المراجع UNESCO world Science Report, page 69, année 2010.

و Ranking Web of World universities http://www.webometrics.info/top100_continent.asp?cont=aw

بعد إدخال هذه المعطيات في أحد البرامج المختصة في تحليل المعطيات نتمكن من الحصول على المعلومات التالية (قام الباحث باستخدام برنامج XLSTAT2010 يمكن تحميل البرنامج من الموقع http://www.xlstat.com/):

مصفوفة الارتباط

Matrice de corrélation (Pearson (n)) :

Variables/المتغيرات	نسبة الطلبة في العلوم الاجتماعية والإنسانية	عدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية	عدد الجامعات المصنفة
نسبة الطلبة في العلوم الاجتماعية والإنسانية	**1**	0,486	-0,141
عدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية	0,486	**1**	0,023
عدد الجامعات المصنفة	-0,141	0,023	**1**

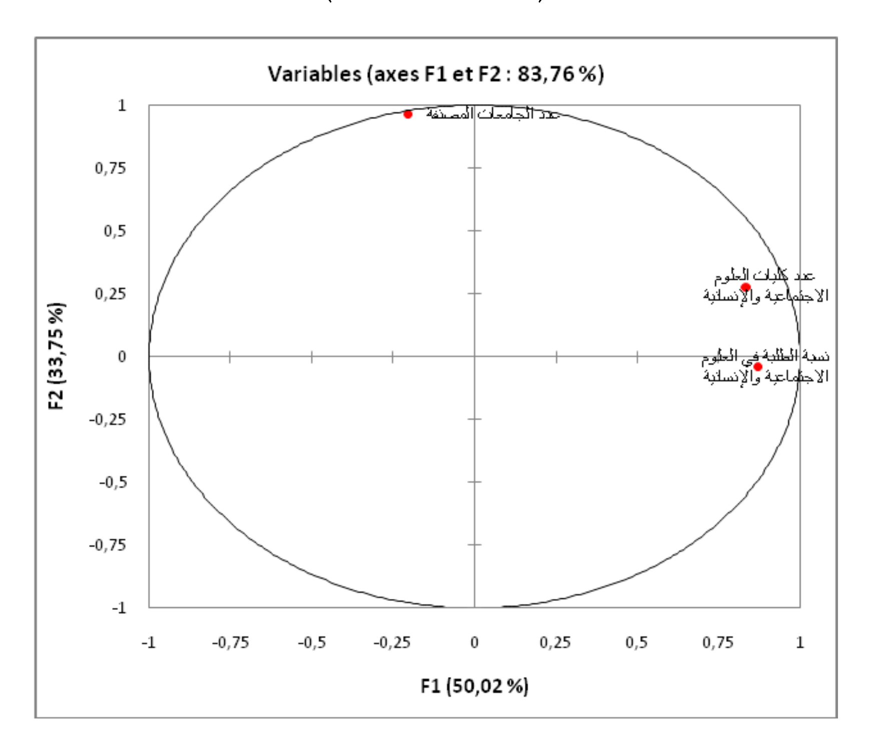
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج متخصص في تحليل المعطيات.

من خلال المصفوفة أعلاه (مصفوفة الارتباط) يتبن لنا بأن المعطيات التي بحوزتنا تدل على وجود علاقة موجبة بين نسبة الطلبة في العلوم الاجتماعية والإنسانية وعدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية فكلما زاد عدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية يزيد عدد طلبة هذا التخصص والعكس صحيح وهذا ما تدل عنه إشارة الخلية الرابطة بين هذين الشعاعين (+0,486)، كما أن هذه العلاقة ضعيفة لأن الرقم أقل من 0,5 فليس بالضرورة زيادة عدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية يؤدي إلى زيادة عدد طلبة هذا

التخصص من جهة. كما نلاحظ العلاقة العكسية بين الشعاعين الممثلان لعدد الجامعات المصنفة و نسبة الطلبة في العلوم الاجتماعية والإنسانية وهذا ما تدل عنه إشارة الخلية الرابطة بين هذين الشعاعين (- 0,141)، كما أن هذه العلاقة ضعيفة جداً لأن الرقم يقترب من الصفر 0 وهذا يعني أنه علاقة زيادة عدد طلبة تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية لا يؤثر كثيرا في تصنيف الجامعات بل هناك العديد من المؤثرات من جهة ثانية ، ويؤكد هذا التفسير اقتراب خلية تقاطع شعاعين عدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية وعدد الجامعات المصنفة من جهة ثالثة.

كما أن دراسة سحابة المتغيرات أعطت مساقط المتغيرات قريبة من محيط الدائرة كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل يبين مساقط عدد الجامعات المصنفة والاهتمام بالعلوم الاجتماعية على المستوي الأقل تشوهاً (مساقط المتغيرات)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج متخصص في تحليل المعطيات.

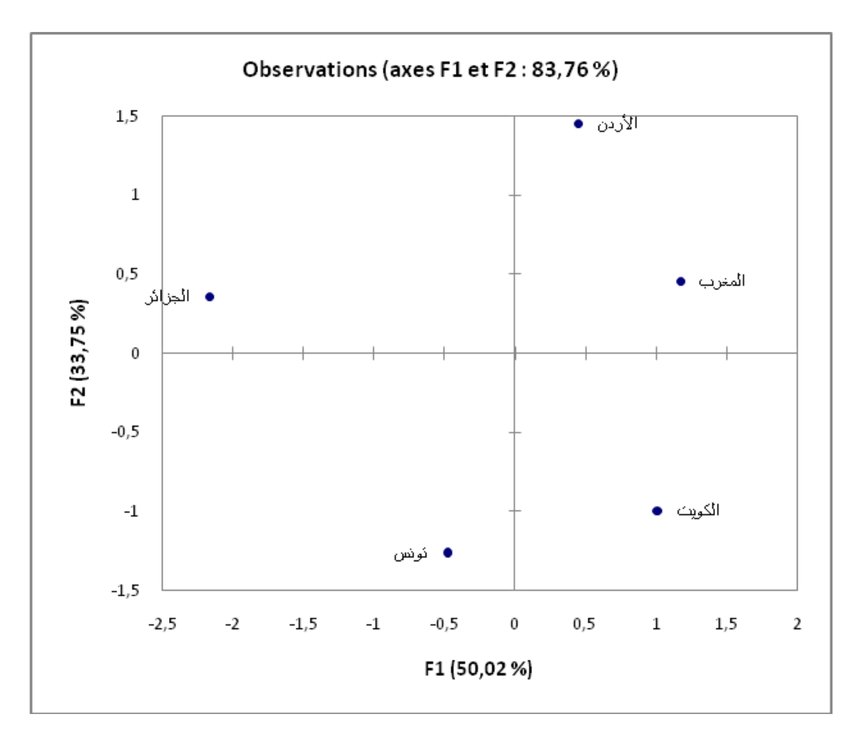
من الشكل السابق يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- مساقط المتغيرات قريبة من محيط الدائرة خصوصا عدد الجامعات المصنفة الشيء الذي يعني أن النقاط ممثلة جيداً؛
- هناك ارتباط ضعيف وموجب بين نسبة الطلبة في العلوم الاجتماعية والإنسانية وعدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية؛

- هناك ارتباط سالب بين نسبة الطلبة في العلوم الاجتماعية والإنسانية و عدد الجامعات المصنفة من جهة، وبين عدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية وعدد الجامعات المصنفة من جهة ثانية.

كما أنه يمكن مشاهدة انتشار سحابة نقاط الدول العربية المدروسة (المغرب، الجزائر، تونس، الأردن، الكويت) في مستوى مولد لشعاعين واستنتاج بعض الملاحظات حول الخصائص المدروسة (نسبة الطلبة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، عدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية ، عدد الجامعات المصنفة) في الشكل الموالي:

شكل يبين مساقط الدول العربية المدروسة على المستوي الأقل تشوهاً (مساقط العناصر)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج متخصص في تحليل المعطيات.

من الشكل يمكن أن نستنتج أن الدول المدروسة انقسمت وفقاً للمعطيات المدروسة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي كما يلي:

- المجموعة الأولى تضم الأردن والمغرب والتي لها نسبة معتبرة من الطلبة وكليات العلوم الاجتماعية والإنسانية مع العلم أن جامعاتها حازت على تصنيف معتبر؛
- المجموعة الثانية تضم الكويت وتونس والتي لها عدد معتبر نسبيا من الطلبة وكليات العلوم الاجتماعية والإنسانية وجامعاتها لم تصنف في مراتب أولى عربياً؛

- المجموعة الثالثة تضم الجزائر والتي لها عدد متوسط نسبيا من الطلبة وكليات العلوم الاجتماعية والإنسانية وجامعاتها حازت على تصنيف معتبر عربياً؛

الخلاصة والتوصيات:

بعد ما سبق معنا يمكن القول بأن الجامعة هي وحدة أساسية في تحسين التنمية لأي بلاد، ولتحقيق إرادة الدولة الرامية إلى تحسين الجودة في الجامعات الجزائرية والعالم العربي نقترح:

- **زيادة الاهتمام بالعلوم التقنية في الجامعة الجزائرية والعربية خصوصا وأن العالم يقر بالإنجازات المحققة من قبل العلماء العرب في عهد قد خلى؛**
- **توسيع عمل المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم [12] (AROQA) في العديد من الجامعات والمساهمة في إمدادها بالمعلومات الكافية إعداد تقاريرها في سبيل تحسين توجيهاتها الخاصة للجامعات العربية؛**
- **تشجيع الاتفاقيات المبرمة بين هيئات ضمان الجودة الشاملة وجامعات؛**
- إنشاء وحدات قامة على تحقيق الجودة في كل جامعة حيث تكون مهمة هذه الوحدات تتمثل في محاولة ترشيد الجامعة إلى المعايير الدولية للجودة الشاملة في الجامعات [13] (لجان الجودة في الكليات والأقسام)؛ بالإضافة إلى وضع خلية إصغاء في الجامعات للاستقبال مقترحات الأفراد والطلبة فيما يخص تحسين خدمات هذه المؤسسات الجامعية.
- دراسة تجارب الجامعات الناجحة والتي احتلت مرتبة مرموقة في تصيف الجامعات كالجامعات السعودية مثلا؛
- تشجيع وزارات التعليم العالي للجامعات التي تقيم علاقات مع المؤسسات والوزارات من أجل حل مشاكل المجتمع كمشاكل الكهرباء والزراعة وغيرها من المشاكل وذلك من خلال جوائز قيمة مثل ما تقوم به وزارة التعليم العالي للعراق [14].؛ أي تدعيم الصلة بين الدراسات الجامعية والمشكلات الواقعية في المجتمع والبيئة المحلية[15].
- نشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة لدى العاملين، أي التمهيد قبل التطبيق من خلال التوعية والقناعة لدى جميع العاملين في المؤسسات الجامعية.
- إلزام مؤسسات التعليم العالي بإعداد تقارير دورية عن تحسين الجودة في هذه المؤسسات وعن بعض التطورات الحاصلة في هذه المؤسسات[16].

- مراجعة المناهج المدرسة في المؤسسات الجامعية في بصفة مستمرة من أجل التحسين المستمر لهذه المناهج؛
- تحسين الخدمات الجامعية وجعلها مطلباً من مطالب تحقيق الجودة الشاملة، كالخدمات المصاحبة للتعليم العالي مثل المكتبات[17]؛
- **القيام ببحوث ميدانية دورية للبحث عن مستوى رضا المجتمع عن مخرجات الجامعة وقدرتها على تكوين الأطر الأكفاء.**

المراجع والهوامش:

[1] محمد سعيد الطاهر، الجودة في التعليم العالي – رؤية وأبعاد – إشارة إلى جامعة النيلين، المؤتمر العربى الأول: الجامعات العربية : التحديات والأفاق المستقبلية الرباط – المملكة المغربية، 09 -13ديسمبر 2007، ص 08.

[2] ليلى محمد بن عبد الله الدبي، معوقات ومشكلات تحقيق الجودة في التعليم، المؤتمر العلمي الرابع عشر حول الجودة في التعليم، 28 و29 ربيع الآخر 1428هـ، المملكة العربية السعودية، ص 10.

[3] عاصم شحادة على، تنمية الموارد البشرية في ظل تطبيق مباديء إدارة الجودة الشاملة في الجامعات، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، ص197.

[4] آفاح داؤود علي،الحلقات المفقودة في منهج إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الملتقى العربي لتطوير أداء آليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، حلب – الجمهورية العربية السورية، 11-13 مارس آذار2003 .

[5] فوزي حرب ومحمد أبو ملوح، مؤشرات الجودة في التعليم العالي، المؤتمر التربوي الأول، 23و24 نوفمبر 2004، ص 531.

[6] داخل حسن جريو، إدارة جودة التعليم العالي الشاملة، مجلة المجمع العلمي العراقي, المجلد 57 الجزء الأول لسنة 2010 ، ص 05.

[7] زلفاء الأيوبي، أشكال التعاون الإقليمي الشائعة عالمياً في مجال ضمان جودة التعليم العالي ، الاجتماع الإقليمي حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربيـــة، 31 اكتوبر 2007، ص 3.

[8] Rapport rédigé par : Dr. Nabil BOUZID, Chaire UNESCO en évaluation de l'enseignement supérieur en Algérie, Période d'activité : 2005-2008, Rapport d'activités.

[9] Ahmed Rouadjia, Actualité Education - L'état de l'enseignement supérieur en Algérie, Le Quotidien d'Oran, Publié le 20/10/2008.

[10] www.ons.dz.

[11] UNESCO world Science Report, page 69, année 2010.

[12] **المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم** Arab Organization for Quality Assurance in Education **(AROQA)** **هي جمعية دولية غير ربحية تأسست في بلجيكا في شهر يوليو عام 2007 وغايتها الأساسية النهوض بمستوى جودة التعليم العالي بشكل عام مع التركيز على العالم العربي بشكل**

خاص. للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع هذه المنظمة:
http://www.aroqa.org/HTMLWebsite/index_ar.html

[13] المرجع بتصرف: سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي" -بيروت 06- 10 ديسمبر 2009 م، ص 46.

[14] جريدة المعرفة الشهرية، عن جامعة بابل، العدد 14، أبريل 2009، ص 01.

[15] بن عـــنتر عبد الرحمان ، متطلبات تحسين جودة نظم التعليـــم العالي في ظل البيئة العالمية المتغيرة، المؤتمر الدولي للتعليم العالي –بيروت– لبنان–4–6 ماي 2010، ص 12.

[16] يمكن الاطلاع أيضا على جريدة الوسط، العدد 2846 الثلاثاء 22 يونيو 2010 الموافق 10 رجب 1431ه.

[17] عبـــد اللــــه سعيـــد، جودة الكتاب الجامعي وآفاق تطويره، دراسة مقدمة إلى الندوة الوطنية لتطوير المناهج والاختصاصات التي تنظمها وزارة التعليم العالي في جامعة حلب 30–31 أيار 2007، ص 16.